# السياسة الأمريكية تجاه أمن الخليج : مبدأ بوش الإبن

**د. سليم شيخاوي.**

**أستاذ محاضر - ب-**

**جامعة الجزائر3**

**مقدمة**

شكلت منطقة الخليج العربية أهمية بالغة لعدد من الدول والقوى الإقليمية والدولية الطامحة لممارسة دور محوري في السياسة الدولية، وذلك نظرًا لما تمثِّله هذه المنطقة من مزايا وإمكانات جيواستراتيجية، سواء على مستوى الموقع، أو على مستوى الموارد الاقتصادية كالنفط والغاز الطبيعي، لذا اكتسبت مسألة أمن هذه المنطقة الحيوية اهتمام دول المنطقة عموما والولايات المتحدة الأمريكية خصوصا.

ولقد تزايدت هذه الأهمية عقب الإنسحاب البريطاني من المنطقة (1971)، وتطلّع قوى إقليمية ودولية لملء الفراغ الأمني الذي حدث بعد هذا الإنسحاب، مما أدى بالولايات المتحدة الأمريكية إلى وضع عدد من السياسات والآليات للتعامل مع هذا الوضع الجديد.

لكن التحولات الكبيرة التي شهدتها المنطقة منذ بداية حرب الخليج الأولى ( 1980)، وإلى ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق (2003 )، أثارت بعمق إشكالية" الأمن الإقليمي الخليجي" بإعتباره الهاجس الذي يشغل بال دول المنطقة والدول ذات المصالح من خارج النظام الإقليمي الخليجي لضمان سلامة المنطقة واستمرار تدفق النفط لخدمة مصالحها الإستراتيجية.

لذا طرحت العديد من الرؤى والتصورات الأمنية للمنطقة من داخلها وخارجها، وكان للولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية مهيمنة الأثر البالغ في معادلة أمن الخليج،بل أضحت قضية المحافظة على أمن واستقرار هذه المنطقة من أولويات سياستها خاصة بعد أن إزداد تطلعها لملء الفراغ الأمني في منطقة الخليج عموما.

والملاحظ، من خلال تتبع مسار السياسة الأمريكية تجاه المنطقة طوال العقود الماضية، أنها اتسمت بثبات الهدف، حيث عملت على إنتهاج عدة سياسات وتوجهات انتهت بها لتكون طرفًا مباشرًا في معادلة الأمن الإقليمي الخليجي، خاصة بعد قيامها باحتلال العراق سنة 2003، وتعزيز تواجدها العسكري المباشر فيها. ليرتبط بذلك أمن الخليج بالأمن القومي الأمريكي ويصبح جزءًا مكملا لتحقيقه.

وانطلاقا من هذه الخلفية تركز هذه الدراسة على معضلة أمن الخليج ومكانتها في السياسة الخارجية الأمريكية، مثيرة التساؤل الرئيس التالي: **ما هي طبيعة السياسة التي انتهجتها إدارة الرئيس بوش الإبن بشأن أمن الخليج؟ وهل أدت هذه السياسة إلى تحقيق الأمن والاستقرار السياسي في المنطقة ؟**

وتثير هذه الإشكالية عددًا من الأسئلة، منها :

- ما هي أسباب ودوافع إهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الخليج وأمنها؟
- ما هي الآليات التنفيذية التي اعتمدت عليها سياسة بوش الابن الخارجية في تحقيق المصالح الأمريكية؟
- وهل ساهمت هذه السياسة في رسم معالم لنظام أمنيإقليمي خليجي متوازن؟

**المحور الأول: دوافع اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بأمن الخليج.**

لا توجد منطقة في العالم في الوقت الراهن لها تأثير على إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي أكبر من الخليج العربي، فأهمية مخزونه من النفط وموارده الاقتصادية والتجارية، والحرب على الإرهاب وضعته في مكانة بارزة في التخطيط الاستراتيجي الأمريكي وأهداف سياستها الخارجية. وهو ما جعلها يستضيف أكبر تجمع للقوات العسكرية الأمريكية في العالم[i]، مما يبقيها منطقة ذات أهمية محورية في استراتيجيات أمنها القومي في المستقبل.

**1- الأهمية الجيواستراتيجية للخليج العربي**

يقع الخليج العربي بين إيران شرقا وشبه الجزيرة العربية غربا، والعراق شمالا ومضيق هرمز وخليج عمان جنوبا، ويمتد على مسافة تقارب 1300 كلم من شط العرب في الشمال، حتى رأس مسندم في الجنوب، بمساحة إجمالية تقدر بحوالي 149 ألف كلم مربع ويتراوح اتساعه بين 47 كلم عند مضيق هرمز، و280 كلم في أوسع نقطة فيه [ii]، ويبلغ أعلى عمق له 100متر، وذلك بالقرب من جزيرة هرمز[iii].

ويقع الخليج بين دائرتي عرض 24 و31 درجة شمالا، وبين خطي طول 48 و 56 درجة شرقا، وتطل على سواحله سبعة بلدان عربية هي: العراق والكويت والسعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين وسلطنة عمان، وقطر، بينما تطل إيران على ساحله الشرقي [iv]، وتتفاوت هذه الدول من حيث طول سواحلها على الخليج، وتمتلك إيران أطول ساحل على الخليج (ما يوازي 36 % من إجمالي سواحله)، وفي المقابل يمتلك العراق أقل حصة بين الثماني دول من حيث ساحله الخليجي (ما يوازي 0.4 % من إجمالي سواحل الخليج).[v]

وينقسم الخليج العربي إلى ثلاث مناطق جغرافية، وهي المنطقة الشرقية، المنطقة الغربية والمنطقة الشمالية، وكل منطقة تنفرد بخصائصها الجغرافية، بسلاسلها الجبلية وسواحلها وسهولها وسهوبها وجزرها وغيرها من المميزات الخاصة[vi].

1) القسم الشرقي: يمثل الساحل الذي تطل عليه إيران.
2) القسم الغربي: تقع عليه دول مجلس التعاون الخليجي.
3) القسم الشمالي: الذي يشكل العراق ويبلغ طول سواحله 58 كلم.

ويتميز الخليج العربي ـ كممرـــ مائي بالهدوء في حركة مياهه، وذلك نظرا لخلوه من العقبات الملاحية، كما يتميز بكثرة الجزر التي يصل عددها إلى أكثر من 200 جزيرة[vii]، تكمن أهميتها في أنها تستطيع التحكم في جميع الممرات البحرية، من المحيط الهندي إلى داخل الخليج العربي. ويعتبر مضيق هرمز المنفذ الرئيسي له، فمنه يمكن الوصول إلى بحر العرب فالمحيط الهندي، فهو القناة الرئيسية الطبيعية التي تربط مياه البحر العالي في الخليج بمياه البحر العالي لخليج عمان ثم بالعالم، وترجع أهمية مضيق هرمز – علاوة على أنه يمثل عنق الزجاجة للخليج العربي – إلى أن 90% من نفط الدول الخليجية يمر من خلاله، وذلك بمعدل 4 ملايين طن يوميا، وهذا يعني بلغة الأرقام 62% من امدادات العالم النفطية، بواقع 90% من احتياجات اليابان، و70% من استهلاك دول الإتحاد الأوروبي، و 50% من الاستهلاك الأمريكي، وهذه الإمدادات تمر كلها عبر مضيق هرمز[viii].

ولقد اكتسبت منطقة الخليج العربي من الناحية الإستراتيجية أهميتها من منطلق أنها ظلت على امتداد عصور التاريخ نقطة احتكاك ساخن بين مختلف القوى الاقليمية والدولية الطامعة في السيطرة عليها، وذلك لتأمين مصالحها الحيوية، والتحكم في موقعها الاستراتيجي للإستفادة من خصائصها الجيوسياسية

والاقتصادية، كما أنها تعتبر مفصلا إستراتيجيا في علاقات الصراع بين الشرق والغرب، كونها تمثل مركزا لخمس دوائر جغرافية مترابطة ومتصلة ببعضها البعض وهي [ix]:

- دائرة الجزيرة العربية.
- دائرة المشرق العربي.
- دائرة الوطن العربي.
- دائرة الشرق الأوسط بمعناه الواسع.
- دائرة المحيط الهندي.

وتعد منطقة الخليج العربي مركز التقاء لطرق المواصلات بين ثلاث قارات: آسيا وإفريقيا وأوروبا، كما تعد ممرا يسيطر على أحد المضايق الدولية المهمة، التي تتحكم في نقل النفط عبر مضيق هرمز، الذي يرتبط بخليج عدن ثم ببحر العرب.

وتحتوي المنطقة على جزر وخلجان لها أهمية عسكرية وإستراتيجية لصلاحيتها للقواعد العسكرية، وإخفاء القطع البحرية، وحماية الغواصات النووية الحاملة للصواريخ العابرة القارات [x]، كما أنها تربط القواعد الجوية المنتشرة في جنوب شرق آسيا بقواعد الحلف الأطلسي المنتشرة في جنوب أوروبا الغربية.

**2- الأهمية الإقتصادية للخليج العربي:**

تكمن الأهمية الاقتصادية للخليج العربي ــ وخاصة بعد اكتشاف النفط ــ في منحها للمنطقة تميزا ذو أهمية دولية وعالمية، فهي إلى جانب كونها تتمتع بموقع استراتيجي وجيوسياسي حيوي، فإنها تتمتع أيضا بأهمية كبرى في العلاقات الاقتصادية الدولية، وتشكل محور الاقتصاد العالمي، باعتبارها نواة الإنتاج النفطي العالمي الذي تعتمد عليه أوروبا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية، على وجه الخصوص، وهذا يعني أن أي تهديد لهذا المصدر الحيوي يشكل تأثيرا سلبيا ومباشرا على الحضارة الغربية، وهو ما أدى إلى تضاعف أهميتها الإستراتيجية، بل وجعلها بؤرة السياسة العالمية، حتى إن الكثير من الباحثين أجمعوا على أن مستقبل العالم الحر والدول الصناعية مرتبط بحقول النفط الغنية في بلدان الشرق الأوسط والخليج، وهو القول الذي تعزز مع تنامي حركة الاكتشافات النفطية، التي أكدت أن دول منطقة الخليج تمتلك أكبر احتياطي نفطي في العالم [xi]. وفي ذلك تشير الإحصائيات إلى أنها تحتوي على ما يقرب من 62% من الاحتياطي العالمي المؤكد للنفط، والذي يتوقع أن يستمر لعقود طويلة، كما يحتوي على نحو 40% من الاحتياطي المؤكد للغاز الطبيعي [xii] بينما يبلغ إنتاج الدول الخليجية الثمانية من النفط أكثر من 40% من إجمالي الإنتاج العالمي للنفط [xiii].

ومن هذا المنطلق يعتبر النفط والغاز أكبر مكون لناتج الدخل المحلي وأضخم مصدر لعائدات كل الدول الخليجية، فله دور مهم سواء من جانب صنع الاستقرار السياسي في هذه الدول وترسيخه، أو من خلال إحداث الخلافات البينية مع دول الجوار، والصراع على النفوذ والهيمنة السياسية والاقتصادية [xiv].

يضاف إلى ذلك، أن دول المنطقة تمثل أهم الدول المستوردة للسلاح في العالم، بل تعتبر سوقا استهلاكيا أساسيا لمصانع الأسلحة الغربية، وبخاصة الأمريكية منها، مما يحقق دعم الاقتصاد لهذه الدول من خلال الصفقات التجارية والعسكرية الكبيرة لتزويد الدول الخليجية بمختلف أنواع الأسلحة وأنظمة الصواريخ وغيرها، بحجة الدفاع عن أمنها[xv].

كما أن التجارة الخارجية للدول الخليجية مازالت مركزة مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وأضحت بفعل الاستثمارات الأجنبية المهمة سوقا رائجة للبضائع الاستهلاكية، بحيث جُعلت الثروات

النقدية التي حصلت عليها نتيجة عائداتها النفطية الضخمة تعود للدول الغربية كمدفوعات للبضائع الاستهلاكية ووسيلة لموازين مدفوعاتها[xvi].

**3- مراحل الاهتمام الامريكي بأمن الخليج العربي**

لقد مر الاهتمام الأمريكي بأمن منطقة الخليج العربي بمراحل ثلاث[xvii]:

**أولا:** الإعتماد على حليف إقليمي للقيام بمهمة رجل الشرطة في المنطقة، وقد قامت إيران بهذا الدور حتى سنوات سقوط الشاه عام 1979.

**ثانيا:** تشكيل قوة الانتشار السريع، حيث اعتمدت الولايات المتحدة في داخل منطقة الشرق الأوسط على العراق ودول مجلس التعاون الخليجي لتحقيق التوازن مع إيران، في فترة ما بعد قيام الثورة الإسلامية.

**ثالثا:** الوجود العسكري المباشر في الخليج، والذي بدأ منذ حرب (تحرير الكويت) عام 1991، واتخذ شكل إتفاقيات أمنية ودفاعية ثنائية بينها وبين ودول مجلس التعاون الخليجي الست. [xviii]

والملاحظ، أنه بالرغم من تغير شكل الاهتمام الأمريكي بشأن قضية أمن الخليج على مدى العقود الماضية وحتى الآن إلا أنها الولايات المتحدة الأمريكية بقيت اللاعب الرئيس في تلك المنطقة، وذلك بسبب ما تمتلكه من قدرات اقتصادية ضخمة وقوة عسكرية كبيرة، وهو ما دفعها إلى وضع العديد من الاستراتيجيات لتكريس هذه الهيمنة لاسيما بعد تحديد الرؤساء الأمريكيين للمبادئ والسياسات التي تنظم علاقاتهم تجاه منطقة الخليج بدءًا من:

- مبدأ نيكسون والوكلاء المحليين، الذي يقوم على أساس إعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على الدول الخليجية نفسها لحماية المصالح الأمريكية.
- مبدأ كارتر، الذي تضمن إنشاء قوة التدخل السريع لحماية أمن الخليج .
- مبدأ ريغن، وسياسة الإجماع الإستراتيجي لتحقيق إستقرار الخليج وأمنه .
- وصولا إلى مبدأي بوش الأب وكلينتون، اللذين استهدفا إيجاد قوات أمريكية بشكل دائم في الخليج، لضمان حرية الوصول إلى الموارد والأسواق دونما عوائق، والحفاظ على حرية الملاحة والإمدادات النفطية للولايات المتحدة وحلفائها.
- وانتهاء بمبدأ بوش الإبن، الذي تضمن الحرب الاستباقية كأسلوب وقائي لحماية أمن الخليج عن طريق تواجد عسكري مباشر في المنطقة، دون الاعتماد على وسطاء آخرين، والحيلولة دون ظهور أية قوة إقليمية أو دولية تهدد مصالح بلاده في الخليج.

**المحور الثاني: أمن الخليج في سياسة إدارة الرئيس بوش الابن :**

سعت الإدارة الأمريكية في مرحلة حكم جورج بوش الإبن (2000-2008) لتكوين رؤية إستراتيجية يتحدد فيها دورها الفاعل في النظام الدولي، لدعم مصالحها الحيوية، على أن تفرض رؤيتها الكونية على كافة الأنساق الفرعية المكونة لهذا النظام، ودون الأخذ في الاعتبار القضايا الفرعية لتلك الأنساق ومصالح القوى المحورية، وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي.

ولقد استمرت هذه الإستراتيجية الأمريكية قائمة منذ عقود على مبدأ القوة المرتبطة بتحقيق المصالح، إذ ما زالت الولايات المتحدة حتى الآن متمسكة بنظرية القوة التي يجب أن تبقى حاضرة، إذا أرادت الدولة أن تضمن نجاح سياستها الخارجية، ولذلك فإنها ستظل تمثل أهم النقاط التي تحكم الإستراتيجية الأمريكية [xix].

## 1- ملامح سياسة بوش الابن الخارجية.

عملت إدارة بوش الإبن على المحافظة على عالم تتفوق فيه بلاده وعلى تثبيت وتعزيز هذه المكانة بمختلف الوسائل وظهر ذلك جليا في الصياغة الخطابية الرسمية لإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2002: "إنّ قوتنا يجب أن تكون قوية بما فيه الكفاية، لثني الخصوم المحتملين عن مواصلة بناء قوة عسكرية، بأمل مضاهاة القوة الأمريكية أو تجاوزها...، وأن الإستراتيجية الأمريكية للأمن القومي تقوم على فاعلية الدور الأمريكي العالمي، الذي يعكس ما بين القيم الأمريكية والمصالح القومية". وفي الواقع لم تنفصل هذه السياسة عن سياسات الإدارات الأمريكية التي سبقتها – خاصة إدارة بيل كلينتون منها – نظرا لكون تلك السياسات، تعتبر امتدادا لما سبقها وتمهيداً لما سيليها، وعليه يمكن إيجاز المبادئ الأساسية التي اعتمدتها إدارة بوش الابن واعتبرتها قاعدة انطلاق رئيسية في سياستها الخارجية على الشكل التالي:[xx]

- **المبدأ الأول:** الإيمان بأولوية تحقيق المصلحة الأمريكية على حساب مصالح القوى الأخرى، والمصلحة هنا بحسب المفهوم الأمريكي تعني الانفرادية – الاستعلائية، بحجة أن ما هو صالح لأمريكا هو صالح لباقي العالم.
- **المبدأ الثاني:** بناء السياسة الخارجية على فكرة "التدخلية الإجبارية" التي تقوم على الإيمان بأن العالم الخارجي ليس سوى مجالا حيويا وفناء خارجيا للولايات المتحدة الأمريكية.
- **المبدأ الثالث:** اعتماد منهج السيولة – الميوعة، لناحية إتخاذ المواقف، أي عدم الإعتماد على شكل محدد وثابت في التعاطي مع الآخر، بغض النظر عن هويته الآسيوية أو الأوروبية.

## 2- أهمية الخليج في نظر أدارة بوش الإبن

وعلى صعيد منطقة الخليج العربي، فإنه من الضروري الإشارة إلى أن هذه السياسة تأسست على ثلاثة أسس، أصبحت تشكل فيما بعد أسس البناء الأمني الأمريكي في المنطقة وهي:[xxi]

- أهمية الحصول على النفط بسعر معقول.
- ضمان عدم سيطرة أي قوة عدائية على المنطقة أو آبارها النفطية، أو أن تقوم بإكراه الدول المصدرة للنفط على إتخاذ إجراءات مضرة بالدول المستهلكة للنفط.
- الالتزام باستخدام القوة عند الضرورة لحماية المصالح.

وقد راعت الولايات المتحدة الأمريكية في عملية البناء الأمني في منطقة الخليج تفاعلات البيئة الاقليمية والدولية والمتغيرات السياسية والعسكرية ولتحليل عناصر هذا البناء قامت عبر عقود بتصريف مصالحها في الخليج، وعمل إطار أو إستراتيجية لحماية هذه المصالح، وخلق سياسة مناسبة لتنفيذ هذه الإستراتيجية، وإلزام الموارد المالية والسياسية اللازمة بتفعيل هذه السياسة في المنطقة.

وقد اتخذ هذا البناء الأمني خلال فترة التسعينيات شكلا عسكريا اعتمادا على بعض العناصر مثل: نشر القوات الأمريكية، وسهولة الوصول إلى التسهيلات العسكرية للدول المضيفة والمعدات العسكرية الموضوعة سابقا، وبيع المعدات العسكرية الدفاعية لحلفاء الولايات المتحدة الأمريكية لتقوية إمكاناتهم الدفاعية، والتعاون العسكري الإقليمي من خلال التدريبات والمناورات المستمرة.

ولضمان استمرار التعاون الإقليمي الأمني قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتوقيع اتفاقيات دفاعية مع كل دولة في الخليج على حدة، وقد نصت هذه الاتفاقيات ـ عموما ـ على ضمان الوصول إلى التسهيلات العسكرية للدولة المضيفة، وحماية حقوق الجنود الأمريكيين في هذه الدول، والسماح بوضع وتخزين المعدات العسكرية.

ومع وصول المحافظين الجدد وعلى رأسهم جورج بوش الابن إلى إدارة البيت الأبيض أعد البنتاغون دراسة خاصة شددت فيها على الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي، وركزت على مسألتين إثنين: [xxii]

**الأولى**: أن الخليج يمثل منطقة تتركز فيها المصالح الأمريكية بشكل يفوق أي منطقة في العالم، و**الثانية**: أن الخليج والمناطق المحيطة به مرشحة لكثير من التوترات الإقليمية والتهديدات الخارجية، الأمر الذي يهدد بالخطر المصالح الأمريكية الحيوية.

لذلك تضمنت هذه الخطة التي وضعت في مطلع عهد بوش الابن (جانفي 2000)، تصورا إستراتيجيا لمستقبل المنطقة الخليجية، يوجب العمل من أجل تنفيذها ما يأتي[xxiii]:

1- التواجد العسكري المباشر وبمختلف أنواع القوات لتأمين الردع المستمر، والمعالجة الفورية للتهديدات التي قد تنشأ في الخليج، أو على مقربة منه.
2- تهيئة القوات اللازمة- على اختلافها وإعدادها- بشكل يضمن لها سرعة الوصول والعمل لمعالجة التهديدات الرئيسية.
3- الهيمنة التامة وبأشكال مختلفة على حكومات جميع دول وكيانات المنطقة، وربط مصيرها وأموالها بالمصالح الأمريكية، بحيث لا يعود بإمكانها الفكاك من السيطرة الأمريكية، حتى ولو أرادت لاحقا.
4- التأثير على الدول الخليجية من خلال إيهامها بوجود خطر عراقي داهم يهددها وسيقضي عليها حال ابتعادها عن النفوذ الأمريكي.
5- التخويف من الخطر الإيراني القادر (بغياب العراق) على التهديد الفعلي لإستقرار المنطقة، ومن اتجاهات مختلفة.

وبعد أحداث 11 سبتمبر التي فرضت تغيرات كبيرة على الفكر الاستراتيجي الأمريكي، أقرت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية الحرب الإستباقية، حيث رأت إدارة بوش الابن أنها الإستراتيجية الأنسب خلال هذه المرحلة، وأصبح الإستخدام الوقائي للقوة هو الخيار الوحيد ضد الأخطار المحتملة وغير المؤكدة التي تهدد أمنها القومي.

وقد تبلور هذا التوجه في "وثيقة إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي" لعام 2006 الصادرة في مارس من ذات السنة، حيث استهلها الرئيس الأمريكي بوش الابن بأنها (أي الإستراتيجية الجديدة) تعمل على مسارين متوازيين:

**الأول:** تعزيز القيم الأمريكية في نشر الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان عالميا.

**الثاني:** مواجهة التحديات وأهمها الإرهاب الذي يهدد أمن الشعب الأمريكي وأمن حلفائه[xxiv].

ولقد استندت هذه العقيدة على تبني إستراتيجية إستباقية مصممة على ضرب أي نظام، يعتقد أنه يمتلك أسلحة دمار شامل، مع شن هجمات عسكرية (إستباقية)، من أجل إحباط أي أعمال عدائية من قبل الخصوم، أو الوقاية منها، حيث شكلت وثيقة مشروع القرن الأمريكي الجديد[xxv] (سبتمبر 2002)، أرضية لمضمونها والتي أصبحت ركائزها تمثل السمات المميزة للسياسة الخارجية الأمريكية، والتي دافع عنها مجموعة المحافظين الجدد - على أساس أنها تقوم على ثلاثة مبادئ أساسية تحدد وبوساطتها مهمة أمريكا المستقبلية ومسؤوليتها في العالم والتي من أهمها: الانتقال من الردع إلى الاستباقية لمواجهة المخاطر، ومن الاحتواء إلى تغيير الأنظمة[xxvi]، ومن الغموض إلى القيادة، أي وعي أمريكا بدورها الريادي في العالم وتبوء مسئوليتها بصفتها الأمينة على إستقراره وأمنه[xxvii].

وعليه يمكن حصر هذه العقيدة في التوجهات التالية :

- **الحرب ضد الإرهاب الدولي**: وتتمحور استراتيجية محاربة الإرهاب حول ثلاثة مرتكزات أساسية[xxviii]:

- ملاحقة التنظيمات الإرهابية بالوسائل العسكرية والمخابراتية والقانونية الملائمة، (في ما وراء كل التقييدات والضوابط الدبلوماسية والقانونية الاعتيادية).
- السعي للقضاء على أسلحة الدمار الشامل، وملاحقة الأنظمة التي تنتجها وإسقاطها عند الضرورة، (الدول المارقة التي دعاها بوش بمحور الشر).
- نشر القيم الديمقراطية في المناطق المحورية منها، بإعتبار أن هذه القيم تعتبر دعامة للأمن القومي الأمريكي، وأن غيابها يعتبر مصدر رئيس للإرهاب والتطرف.

وهو ما جعلها تتبنى تشكيل تحالف دولي ضد الإرهاب وقيادته، استنادا إلى قاعدة مفادها "من ليس معنا فهو ضدنا"، وتسعى إلى توفير غطاء من الشرعية الدولية لحملتها ضد الإرهاب، وقد تمثل ذلك في قرار مجلس الأمن رقم 1373 الصادر في 2001/09/28، وذلك بهدف توسيع نظام السوق العالمي، وفتح حدود اقتصادية جديدة أمام رأسمالية الشركات الأمريكية، من ناحية، وبهدف ضرب دولا بذاتها، قد صنفتها ضمن قائمة الدول الراعية للإرهاب، وسمتها تارة "الدول الشريرة" وتارة أخرى "الدول المارقة"[xxix]، على أساس أنها متهمة بممارسة الإرهاب، إما بنفسها وإما بدعمه ماديا ولوجستيا وعسكريا.

ومن بين الدول الخليجية التي تم وضعها على قائمة دول "محور الشر"[xxx] إيران والعراق قبل الاحتلال، هذا إضافة إلى دول أخرى: كوريا الجنوبية وسوريا وكوبا وغيرها من الدول التي تقف ضد مصالحها الحيوية في العالم وتهدّد أمنها القومي.

- **الحرب الوقائية والاستباقية:** وتنطلق من تبني واشنطن الحق في توجيه ضربات عسكرية وقائية، ضد أية دولة أو جماعة ترى أنها باتت تمثل خطرًا أو تهديدًا للأمن القومي الأمريكي بمفهومه الواسع.[xxxi]

وتستند إستراتيجية الحرب الوقائية على محاور عدة منها:

- المحور الذي يدور حول تأكيد تلك الإستراتيجية على عدم كفاءة الردع التقليدي في مواجهة الدول المارقة والتنظيمات الإرهابية.

- المحور الذي يتعلق بتوجيه ضربة إلى الطرف المعادي، استنادا إلى المعلومات المتوفرة عن نية هذا الطرف بتهديد المصالح القومية الأمريكية، دون الأخذ بعين الاعتبار درجة التهديد وتوقيته.
- المحور الذي يميّز بين نوعين من الردع الوقائي، هما: الضربات الوقائية، والعمل الوقائي،
- هو محور العلاقة بين نجاح الضربة الوقائية وصحة المعلومات المتوفرة عن برامج أسلحة الدمار الشامل، ومواقع تواجدها عند الطرف المعادي.

وفي نهاية المطاف، سواء كانت هذه الحرب وقائية أو استباقية أو الاثنين معا، فإن محصلة هذه الإستراتيجية التي تبنتها إدارة بوش الابن، ونفّذتها عمليا في الإقليم الخليجي (حرب أفغانستان والعراق)، تصب في: المحافظة على القطبية الأحادية والتصدي لأي منافس لها، والتصدي للتنظيمات الإرهابية واجتثاثها من جذورها، واختيار الهجوم الوقائي وإعطاء أمريكا نفسها الحق في استخدام القوة الوقائية لضمان أمنها القومي، وإلغاء مبدأ سيادة الدولة، وعدم احترام المعاهدات والمواثيق الدولية التي تحد من قدرتها على التصرف بشكل أحادي، والتقليل من أهمية المواثيق والمعاهدات الدولية، وذلك لنسف أي قيود للتصرف الأمريكي الأحادي، والتخلص من السياسات المتبعة في حقبة الحرب الباردة[xxxii].

### 3- آليات تنفيذ مبدأ بوش الابن خليجيا:

سعت الإستراتيجية الأمنية الأمريكية إلى القضاء على التهديدات الماثل منها والمحتمل، دون الاحتكام إلى الدبلوماسية أو الاحتواء أو الردع، للحيلولة دون وقوع هجمات قد يشنها الأعداء المحتملون[xxxiii]، وعليه رأت أن مصادر تهديد أمن منطقة الخليج وبالتالي تهديد مصالحها الحيوية تتمثل في: الإرهاب الدولي باعتباره أول مصادر التهديد وأخطرها، والأنظمة الدكتاتورية الحاكمة في دول " محور الشر"، والخلل في البنيان الاجتماعي والسياسي في بعض الدول الخليجية الصديقة للولايات المتحدة الأمريكية، والصراعات الإقليمية التي قد تؤدي إلى تهديد أمن المناطق التي تقع فيها أو الأمن الدولي على اتساعه.

واستنادا إلى ذلك، عملت الولايات المتحدة الأمريكية على إعطاء الأولوية لإستخدام القوة العسكرية، والتدخل المباشر لمواجهة أي تهديد للنفوذ والمصالح الأمريكية في الخليج، وجعلت هذا المبدأ أحد الركائز الأساسية لأمنها في الخليج، بالإضافة إلى كبح انتشار أسلحة الدمار الشامل وتكثيف الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، بعد تمكّنها من إسقاط نظام صدام حسين، وفرض الإحتلال فيما بعد على العراق.

وتماشيا مع هذا التصور، كان هناك هدفان على خريطة الأولويات الأمريكية (إدارة بوش الابن)[xxxiv]: الأول يتمثل في ضرب الحركات الإرهابية، خاصة تنظيم القاعدة الذي يعد أكبر هذه الحركات وأخطرها في نظر الإدارة الأمريكية، وذلك باستخدام القوة العسكرية والاستخباراتية والمعلوماتية، والثاني يتمثل في تغيير الأنظمة الديكتاتورية، التي تدعم الإرهاب دعما مباشرا أو التي يمثل وجودها دعما للإرهاب من خلال عدائها للحرية والديمقراطية (دول محور الشر).

لقد شكل سعي كل من العراق وإيران منذ التسعينات إلى تنمية قدراتهما في مجال أسلحة الدمار الشامل مصدرا أساسيا من مصادر التهديد لأمن الخليج طبقا لوجهة نظر إدارة بوش الابن، إذ رأت واشنطن أن تزايد احتمالات انتشار الأسلحة النووية في الدول التي وصفتها "بالمارقة"، سيترتب عليه زيادة احتمالات انتشار الأسلحة النووية، وإمكانية حيازة الجماعات الإرهابية لمثل هذا النوع من الأسلحة، ومن ثم فإن امتلاك هاتين الدولتين لمثل هذه الأسلحة سيعرض بالتأكيد أمن منطقة الخليج، ومن ثم المصالح الأمريكية للخطر، وهو ما جعلها

تمارس بشكل مستمر ضغوطاتها على هاتين الدولتين لوقف وتدمير برنامج التسليح فيهما، حتى أن هذه المسألة شكلت المبرر الرئيس الذي ساقته لتبرير حربها ضد العراق واحتلاله[xxxv].

وبعد تفجيرات الحادي عشر سبتمبر 2001 التي هزت مدينتي نيويورك وواشنطن برز مصدر آخر أكثر تهديدًا لأمن منطقة الخليج والعالم طبقا للتصور الأمريكي، وهو التهديد الإرهابي، الذي طغى على كل الاعتبارات ومصادر التهديد الأخرى، حيث أصبح صانع القرار الأمريكي يركز اهتمامه بشكل مكثف على عامل واحد هو الإرهاب القادم من منطقة الخليج العربي، وقد ربط بين تنامي هذه الظاهرة وغياب الديمقراطية في المنطقة حيث أي أن الأوضاع الداخلية في المجتمعات العربية والإسلامية، بما فيها الخليجية، تفتقد لثقافة ومؤسسات الديمقراطية، مما أدى إلى ظهور تيارات وأفكار متطرفة قد تستخدم العنف لنشر أفكارها، ليس فقط داخل هذه الدول، بل ضد المجتمعات الغربية، وهو ما يبرر طبقا للتصور الأمريكي التدخل في شؤون هذه البلدان الداخلية وتغييرها من خلال ما أسمته بالإصلاح الديمقراطي، إلى حد أنها أعطت لنفسها الحق في توجيه ضربات عسكرية وقائية ضد أي دولة وتبنت على إثر ذلك سلسلة من الإجراءات والآليات أهمها[xxxvi].

- تبني إستراتيجية جديدة للأمن الخارجي تقوم على مبدأ "الحرب الوقائية والاستباقية" أو "التدخل الدفاعي[xxxvii]" لمواجهة الجماعات الإرهابية والدول الراعية لها، والتي تملك أسلحة الدمار الشامل.
- الاستخدام المباشر للقوة العسكرية ضد إحدى القوى التي تمثل تهديدا مباشرا للأمن الإقليمي والعالمي – طبقا للمفهوم الأمريكي - وهي العراق الذي قامت بغزوه واحتلاله، بزعم وجود روابط بينه وبين الإرهاب، وسعيه لإمتلاك أسلحة دمار شامل، كما قامت بتصعيد ضغوطها على دول أخرى خاصة إيران وسوريا لوقف برامجها في مجال أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية، باعتبار أنها تشكل مصادر تهديد محتملة لأمن المنطقة.
- تصعيد الضغوط على دول منطقة الخليج العربية لدفعها لاتخاذ إجراءات أكثر صرامة في مكافحة الإرهاب، على كافة المستويات المالية والأمنية والسياسية الثقافية، وحث هذه الدول على تجفيف المنابع المالية للإرهاب، وإعادة تنظيم عمل الجمعيات والمؤسسات الخيرية الخليجية، وتشديد الرقابة على أدائها وتبرعاتها لمنع وصولها إلى الجماعات المتطرفة.
- الضغط باتجاه إدخال إصلاحات سياسية وديمقراطية في منطقة الخليج، من قناعة مؤداها أن غياب الديمقراطية في المنطقة هو العامل الأساسي لانتشار العنف والإرهاب، ومن هنا تعددت المبادرات التي قدمتها إدارة بوش الابن لتحقيق هذا الهدف المعلن، بداية من "مبادرة كولن باول" في ديسمبر 2002، مرورا بخطاب الرئيس بوش الإبن في 2003/02/26 أمام معهد أمريكان أنتر برايز، والذي تحدث فيه عن إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط، ونشر الديمقراطية في المنطقة، وانتهاء بمشروع "الشرق الأوسط الكبير"، الذي يدعو إلى إدخال إصلاحات سياسية واقتصادية وتعليمية واسعة في منطقة الشرق الأوسط الكبير التي تضم - إلى جانب دول العالم العربي ــ كلا من باكستان وأفغانستان وإيران وتركيا والكيان الصهيوني، باعتبارها عنصرا أساسيا لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة ككل[xxxviii].

ولقد تجلى مبدأ بوش الابن خليجيا ــ من خلال ما سبق ــ، بخوض حربين متتاليتين ضد دولتين من المنطقة، تحت مسمى مكافحة الإرهاب ونزع أسلحة الدمار الشامل، وانتهت هاتين الحربين باحتلال الدولتين: أفغانستان في أكتوبر 2001 والعراق في أفريل 2003.

وكانت أفغانستان هي الميدان المناسب للعمليات العسكرية تنفيذا لإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، القائمة على "الضربات الوقائية" والتي هدفت في المقام الأول إلى تحقيق التماسك الداخلي خلف الإدارة الأمريكية،

والتأكيد على أن الأمة الأمريكية في حالة حرب مع عدو خطير يهدد الحضارة والقيم الأمريكية، وفي إطار هذه الإستراتيجية أيضا كان قيامها فيما بعد بغزو العراق بحجة امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل مما يعد تهديدا لأمنها القومي.

**خـــاتـمـــة**

مع انتهاء احتلال العراق أصبحت منطقة الخليج العربي الإقليم الاستراتيجي الوحيد الذي تنفرد به الولايات المتحدة الأمريكية بالسيطرة كليا على مجريات الأمور فيه، دون منافسة من قبل الدول الكبرى الأخرى، أو دول إقليمية تتحدى الترتيبات الأمنية الإقليمية التي تساندها الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المنطقة.

فالولايات المتحدة الأمريكية منذ أن دخل الخليج العربي في دائرة اهتماماتها الإستراتيجية صاغت منظورها الأمني تماشيا مع اتساع مفهومها للأمن القومي الأمريكي، وبخاصة بعد أن أصبحت الفاعل الواحد، ليس بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر التي كانت من بين نتائجها وتداعياتها الدولية عولمة

الأمـن القـومي الأمريكـي[xxxix]، وإنمـا بعـد صـياغة منظورهـا الأمنـي للمنطقـة آخـذة بعـين الاعتبـار مصالحها الحيوية وأمن الكيان الصهيوني، وموقع منطقة الخليج الاستراتيجي وثرواتها النفطية.

وهكذا شكّل الحضور الأمريكي المكثف وتغلغله في النظام الإقليمي الخليجي، عبئا كبيرا على أمن واستقرار هذا الإقليم الحيوي والإستراتيجي، وأظهرت حرب الخليج الثالثة واحتلال العراق (2003) أن التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة هو ما يؤدي إلى إنعدام الأمن والاستقرار، خاصة مع زيادة تصعيد واشنطن المواجهة مع إيران بسبب ملفها النووي، وبالتالي فإن الانسحاب الأمريكي السياسي والعسكري من النظام الإقليمي الخليجي قد يشكل المخرج الوحيد للمأزق الأمني، الذي ستظل تعاني منه، مع إستمرارية هيمنة هذا الوضع القائم إلى اليوم في المنطقة.

---

**الهوامش:**

(i) لورنس كورب، **الخليج العربي وإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي**، سلسلة محاضرات الإمارات -101- أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2006، ص3.

(ii) صبري فارس الهيثي، **الخليج العربي: دراسة الجرافيا السياسية** (بغداد: دار الرشيد للنشر، 1981)، ص.21.

(iii) خالد الغزي، **الخليج العربي في ماضيه وحاضره** (بغداد: بدون طبعة، 1975 )، ص.13

(iv) ماجدة عودة الله أبو جاموس، **الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي لفترة ما بين 1970-2004** (عمان: المؤلف، 2005) ص.23.

(v) عبد الجليل زيد المرهون، **أمن الخليج بعد الحرب الباردة** (بيروت: دار النهار للنشر، 1997)، ص.27 .

(vi) المرجع نفسه، ص 35-43.

(vii) أشرف سعد العيسوي، **خليج القرن الواحد والعشرين نحو إستراتيجية أمنية شاملة**، كراسات إستراتيجية خليجية، العدد 23، لندن: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية 1999، ص 6.

(viii) مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، **"أمن الخليج الواقع، التحديات، آفاق المستقبل"**، سلسلة دراسات، أفريل 2005، ص 6.

(ix) بكر مصباح تنيرة، **"التطور الاستراتيجي لصراع القوى العظمى وأثره على أمن الخليج العربي"**، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة 12، العدد 46، (أفريل 1986)، ص.75.

(x) محمد السعيد إدريس، **النظام الاقليمي للخليج العربي**، سلسلة أطروحات الدكتوراه (34)، ط 1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2000) ص.68.

(xi) نصرة الله البستكي، **أمن الخليج من غزو الكويت الى غزو العراق**، ط 1 ( بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2003)، ص.32

(xii) عبد المنعم المشاط، **"الخليج العربي في الاستراتيجية العالمية"**، السياسة الدولية، المجلد 43، العدد 171، جانفي 2008، ص.30.

(xiii) ZalmayKhalilzad , **"The United States and the persian gulf: preventing hegemoneys"** Survival, vol.37,n°2, Summer 1995, p.p.95-120.

(xiv) وضحه ذبيان غنام المطيري، **دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ أمن منطقة الخليج 2003-2011**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الاردن، 2011، ص. 20.

(xv) جواد الحمد، **"أمن الخليج الدائم بين دوله والنظام الدولي الجديد"**، في: إيما ميرفي وآخرون، أمن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد، سلسلة دراسات، رقم 25 (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 1997 )، ص.ص. 166-167.

(xvi) هوشانج أمير أحمدي، **"النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين، تفاعل بين قوى السوق والسياسة "**، دراسات استراتيجية 4، (أبو ظبي: مركز، الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1996) ص.ص 49-65.

(xvii) اشرف كشك، " **أمن الخليج بعد حرب العراق** "، السياسة الدولية، عدد جانفي 2004، على الموقع: http://www.digital.ahram.org.eg/articlesaspx?serial=22040&eid=4979

(xviii) المزيد من المعلومات عن هذه الاتفاقيات طالع:

- عزت عبد الواحد سيد، **أمن الخليج العربي في التسعينيات**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، 2008.
- اللواء ياسين سويد، **الوجود العسكري الأجنبي في الخليج واقع وخيارات**. (بيروت: مركز الوحدة العربية، ط2، 2006)

(xix) غفران سميع القطاونة، **الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارة بوش الابن**، رسالة ماجستير ،غير منشورة، جامعة مؤتة، الاردن، 2006، ص.12.

(xx) المرجع نفسه، ص.186.

(xxi) محمود شهيناز، **قراءات استراتيجية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، السنة الثامنة، العدد التاسع، سبتمبر 2003، ص. 4.

(xxii) ضياء الدين جمال، **"أهداف الاستراتيجية العسكرية الأمريكية الجديدة"**، مجلة الحكمة، بغداد، العدد 22، جانفي 2002، ص.37

(xxiii) المرجع نفسه، ص 37-38.

(xxiv)The National Security Strategy of The USA, 2006: http://www.whithouse.gov/nsc/nss.pdf.

(xxv) مشروع القرن الأمريكي الجديد أُعد قبل مجيء بوش الابن إلى كرسي الرئاسة وطرح في عام 1997 على يد مجموعة من أبرز قادة التيار اليميني المحافظ الجمهوري برئاسة وليم كريستول، ريتشارد بيرل، وبول ولفيتز.كان الهدف الإستراتيجي للمشروع تحقيق السيطرة العالمية المنفردة للولايات المتحدة الأمريكية.

(xxvi) شاهر إسماعيل شاهر، **أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، ص 64.

(xxvii)LawranceF.Kaplan , William Kristol, **The War over Irak: Sadam's Tyranny and America Mission**, Encounter books. 2003, P9.

(xxviii) السيد ولد أباه، **عالم ما بعد 11 سبتمبر2001، الاشكالات الفكرية والاستراتيجية**، ط 1، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004، ص 80.

(xxix) أكثر تفاصيل حول هذا الموضوع، أنظر نعوم تشومسكي، **الدول المارقة، استخدام القوة في الشؤون العالمية**، تعريب أسامة إسبر، ط1 (الرياض: مكتبة العبيكان، 2004).

(xxx) وردت عبارة "محور الشر" على لسان الرئيس بوش الابن لأول مرة في جانفي 2002، وكان المقصود بـ "محور الشر" كلا من العراق وإيران وكوريا الشمالية.

(xxxi) لمعرفة أبعاد هذه الاستراتيجية أنظر: **"**استراتيجية الأمن القومي الأمريكي الجديدة.. رؤية نقدية**"، مجلة شؤون خليجية**، العدد 33، ربيع 2003.

(xxxii) سمير التنير، **نظرية الحروب الوقائية الأمريكية**، صحيفة السفير، بيروت، العدد 11236، 2009/03/04، ص 19.

(xxxiii) انطوني زيني، **تأثير السياسة الأمريكية في أمن الخليج: وجهة نظر عسكرية**، في كتاب: الخليج، تحديات المستقبل، أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط 1، 2005، ص.165.

(xxxiv) خليل حسين، **النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية**، مرجع سابق، ص 410.

(xxxv) مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، **الرؤى المختلفة للأمن في الخليج**، سلسلة ملفات بحثية، لندن، 2004، ص 57.

(xxxvi) المرجع نفسه، ، ص 61-64.

(xxxvii) لمزيد من التفاصيل راجع: سول لاندوا، **الإمبراطورية الاستباقية: الدليل إلى مملكة بوش**، (بيروت: شركة الحوار الثقافي، 2005) 78-79.

(xxxviii) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة راجع، "واقع ومستقبل الإصلاح السياسي في العالم العربي،" **سلسلة قضايا عربية**، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، عدد 3، أفريل 2004.

(xxxix) ناظم عبد الواحد الجاسور، **تأثير الخلافات الأمريكية-الأوروبية على قضايا الأمة العربية**، مرجع سابق، ص379.